العرب
الخميس 2021/10/14
السنة 44 العدد 12209

استقرار إمدادات الألومنيوم رهين التطورات السياسية في غينيا

وعود المجلس العسكري لا تكفي لطمأنة المستثمرين في مادة البوكسيت

شكّل الانقلاب العسكري في غينيا ودخول البلاد في أزمة سياسية منذ شهر سبتمبر الماضي تحديا جديدا يضاف إلى سلسلة التحديات التي يواجهها العالم، ويتمثل في تأثر إمدادات الألمنيوم، بناء على تأثيرات الانقلاب التي قد تطال تصدير غينيا لمادة البوكسيت، وبالتالي الارتفاع الكبير لأسعار المواد المنتجة من الألومنيوم بدءا من علب المشروبات الغازية وصولا إلى الهواتف الذكية والسيارات، وهي أزمة تثقل كاهل العالم الذي يحتاج سنوات قادمة للتغلب على أزمات متشابكة تفاقمها تداعيات الجائحة.

وضع سياسي يؤثر في الأسواق العالمية

كيغالي – رغم أن استخراج البوكسيت استمر في غينيا على مدى عقود شهدت البلاد خلالها 3 انقلابات عسكرية، إلا أن الانقلاب العسكري في غينيا الذي أطاح بالرئيس ألفا كوندي، في وقت سابق من الشهر الماضي، أثار مخاوف عالمية بشأن إمدادات مادة البوكسيت، المكون الخام الرئيسي في صناعة الألمنيوم.

ووفق للمسح الجيولوجي الأميركي، تمتلك غينيا، الدولة الواقعة في غرب أفريقيا، أكبر احتياطي في العالم بحوالي 7.4 مليار طن من احتياطي مادة البوكسيت، أو حوالي ربع الإجمالي العالمي.

وعلى غرار البوكسيت، تعدّ غينيا من أهم الدول المصدرة للذهب والألماس والأرز والبن والأسماك، فيما تمثل أهم الواردات السلعية البترول والآلات والمنسوجات والحبوب والمواد الغذائية.

تيدي كابيروكا

حكام غينيا لا يستطيعون وقف التدفق النقدي لإيرادات المعادن

وفي 5 سبتمبر الماضي، أعلنت قوات خاصة تابعة للجيش، عبر مقطع مصور انتشر على منصات التواصل، القبض على الرئيس كوندي وحل الحكومة ووقف العمل بالدستور.

واتهم العقيد مامادي دومبويا (قائد الانقلاب)، الرئيس كوندي بإضفاء الطابع الشخصي على السياسة، وعدم القيام بما يكفي لخلق مسارات اقتصادية واجتماعية للسكان.

ووعد دومبويا، وهو ضابط سابق في الفيلق الأجنبي الفرنسي، بحكومة وحدة وطنية انتقالية "وعهد جديد قائم على الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية"، لكنه لم يشرح تحديدا ما يرمي إليه. كما أنه لم يحدد إطارا زمنيا لذلك.

ومع تصاعد الدعوات لفرض عقوبات على النظام العسكري في البلاد، تشير التقارير إلى أن أسعار الألومنيوم كانت مرتفعة بالفعل قبل الانقلاب ومن المرجح أن ترتفع أكثر.

ويتم صهر الصخور الحمراء أو الرمادية التي يتم استخلاصها من البوكسيت إلى أكسيد الألمنيوم، وتحويلها إلى الألمنيوم، الذي يستخدم في تصنيع مجموعة متنوعة من المنتجات حول العالم.

وتدرس شركة الألومنيوم الروسية العملاقة "روسال" التي تنتج نصف إنتاجها من البوكسيت في غينيا، إجلاء موظفيها المقيمين هناك في حال تصاعد الموقف، وفقا لصحيفة "كوميرسانت" الروسية المتخصصة في السياسة والأعمال.

ومع منح المجلس العسكري ستة أشهر من قبل الكتلة الإقليمية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إيكواس" للعودة إلى النظام الدستوري، زادت حالة عدم اليقين حول أسعار البوكسيت وتصديرها للعالم.

لكن زعيم الانقلاب العقيد دومبويا، رئيس اللجنة الوطنية للتنمية، أكد أن العقود الحالية مع الشركات الدولية لتصدير المعادن ستظل سارية وسعى إلى طمأنة شركاء غينيا أن الأنشطة لن تتوقف وأن التعهّدات ستحترم.

ويقول الخبير الاقتصادي المقيم في رواندا تيدي كابيروكا، إن خطوات المجلس العسكري في السماح بفتح الموانئ للتصدير، رغم الاستمرار في إغلاق الحدود، ورفع المجلس حظر التجول في مناطق التعدين لضمان استمرارية الإنتاج، تعد مؤشرات على أن الحكام كانوا يتعاملون مع قضية إيرادات المعادن بجدية.

وأضاف "هذا مؤشر على أن تجارة المعادن مهمة للحكام والاقتصاد الوطني، وأنهم لا يستطيعون وقف هذا التدفق النقدي".

من جهته، أوضح إريك هامفيري سميث، محلل بشركة فاريسك مابلكرافت، وهي شركة تقييم المخاطر، أن عمال المناجم "سيكونون قادرين على مواصلة العمل، رغم عدم الوضوح بشأن اتجاه سياسة التعدين في البلاد ومن سيدير الحكومة".

وإلى جانب البوكسيت، يشمل قطاع التعدين في غينيا استخراج الذهب والماس أيضا.

وتقوم أكثر من 20 شركة دولية بالتعدين في البلاد، بما في ذلك شركات من الولايات المتحدة وفرنسا وأستراليا. ويمثل قطاع التعدين في البلاد حوالي 15 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 80 في المئة من الصادرات، وفقا لمؤشر الفقر الكلي التابع للبنك الدولي.

وفي العام الماضي، أنتجت الشركات المحلية والأجنبية في غينيا 82 مليون طن من البوكسيت، ولم تتجاوزها سوى أستراليا، التي تمتلك ثاني أكبر احتياطيات في العالم بعد فيتنام والبرازيل.

وذكر تقرير سابق لصحيفة واشنطن بوست الأميركية أن انقلاب غينيا هز عالم صناعة الألمنيوم، مرجحة أن يشهد المستهلكون في شتى أنحاء العالم هزة مالية إذا انقطع تدفق البوكسيت.

ونقلت عن آلان كلارك – المحلل الأسترالي المختص في شؤون البوكسيت – قوله "يمكن أن تتسبب حالة عدم اليقين في غينيا إلى ضغوط تتعلق بالتكلفة على قيمة أي مواد تحتوي على الألومنيوم، مما يعني أن المستهلك سيدفع أكثر".

ولأسباب مرتبطة بزيادة الطلب عليه، قفز سعر الألومنيوم بنسبة 50 في المئة هذا العام، فيما يراهن بعض المستثمرين على ارتفاع أكبر للمعدن المستخدم في كل شيء من علب المشروبات الغازية إلى أجهزة آيفون.

والإثنين الماضي، ارتفع سعر الألومنيوم بنسبة 1.6 في المئة إلى 3 آلاف و14 دولاراً للطن في بورصة لندن للمعادن، وهو أعلى مستوى منذ يوليو 2008.

وفي غضون ذلك، أشارت شركة استشارية بريطانية إلى أن أسعار شحنات البوكسيت الغينية إلى الصين بلغت أعلى مستوى لها خلال 18 شهرا.

وتعدّ بكين أكبر زبائن غينيا في مادة البوكسيت وأحد المساهمين في نمو إنتاج غينيا لهذه المادة. إذ تشير تقارير إلى أنه عندما تولى الرئيس السابق كوندي الرئاسة في عام 2010، كان إنتاج غينيا من البوكسيت يمثل جزءا صغيرا من الإنتاج العالمي للمادة، لكن بعد 11 عاما، ارتفعت حصة غينيا إلى 22 في المئة بفضل صفقة ضخمة أبرمها كوندي مع الصين.

ورغم أنه يمثل نسبة كبيرة من اقتصاد البلاد، يعبر سكان البلاد باستمرار عن معارضتهم لمشاريع استخراج البوكسيت، نظرا لأن أكثرهم يمتهن الفلاحة كمورد رزق، واستخراج البوكسيت يضرّ بالأراضي الزراعية.

وقبل أسبوع من الانقلاب، نقلت تقارير إقدام نساء في إحدى مدن التعدين على إغلاق خط سكة حديد يستخدم لنقل البوكسيت احتجاجا على المشروع الذي لا يعد عليهم بالفائدة المادية المرجوة.

هل ينجح المبعوث الأممي الجديد في إيجاد تسوية نهائية لملف الصحراء المغربية

الرباط – أثار تعيين الأمين العام للأمم المتحدة لمبعوث خاص جديد لإقليم الصحراء المغربية تساؤلات حول مدى قدرة الدبلوماسي الإيطالي ستيفان دي ميستورا على كسر الجمود في النزاع على الصحراء المغربية، لاسيما بعد التوترات الدبلوماسية الأخيرة بين المغرب والجزائر.

ويتمتع دي ميستورا الذي عيّن في السادس من أكتوبر الجاري خلفا للألماني هورست كوهلر الذي استقال في الثاني والعشرين من مايو 2019 بخبرة تزيد عن 40 عاما في الدبلوماسية والشؤون السياسية، وشغل منصب المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا، وممثلا خاصا للأمين العام للأمم المتحدة في أفغانستان والعراق وجنوب لبنان، ومدير مركز الأمم المتحدة للإعلام في روما.

وسيعمل دي ميستورا مع جميع المحاورين المعنيين، بما في ذلك الأطراف والبلدان المجاورة وأصحاب المصلحة الآخرين، مسترشدا بقرار مجلس الأمن 2548 والقرارات الأخرى ذات الصلة. وصدر هذا القرار في أكتوبر 2020، ومدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في إقليم الصحراء المغربية (مينورسو) حتى أكتوبر الجاري، وحث جميع الأطراف على العمل لمساعدة البعثة الأممية على إيجاد حل سياسي واقعي للنزاع.

دي ميستورا أمام مهمة صعبة

وسبق وأن عَيَّنَ غوتيريش في السابع والعشرين من أغسطس الماضي الدبلوماسي الروسي ألكسندر إيفانكو ممثلا خاصا له رئيسا لبعثة مينورسو.

وتتمثل مهام المبعوث الخاص في تحريك المفاوضات بين طرفي النزاع حول إقليم الصحراء المغربية، بينما تتعلق مهام الممثل الخاص بتسيير وإدارة عمل البعثة.

وتعود آخر جولة مفاوضات بين المغرب والبوليساريو إلى 2018، ولم يحدث تطور يُذكر منذ ذلك التاريخ.

ونهاية سبتمبر من ذلك العام دعا المبعوث الأممي آنذاك هورست كوهلر الأطراف المعنية بالنزاع إلى اجتماع في مدينة جنيف لبحث قضية الصحراء المغربية.

وعُقدت هذه الاجتماعات في ديسمبر 2018 والربع الأول من 2019 بمشاركة كل من المغرب والبوليساريو (طرفي النزاع) والجزائر وموريتانيا (دولتان مراقبتان)، لكنها لم تحدث اختراقا أو تقدم حلولا مرضية لجميع الأطراف.

والنزاع حول الصحراء المغربية ممتد منذ أن أنهى الاحتلال الإسباني وجوده بالمنطقة في عام 1975، وتحول إلى مواجهة مسلحة توقفت عام 1991 بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة.

ويرى نبيل الأندلوسي الباحث المغربي في العلاقات الدولية ونائب سابق لرئيس لجنة الخارجية بمجلس المستشارين (الغرفة الثانية للبرلمان)، أن "تعيين دي ميستورا وموافقة أطراف النزاع عليه بعد رفض 12 مرشحا لتولي المنصب منذ 2019، هو في حد ذاته أمر إيجابي، خاصة أنه ذو تجربة دبلوماسية غنية".

ويعتبر الأندلوسي أن "مشكلة الصحراء غير متوقفة عند طبيعة الشخصية التي يعينها الأمين العام للمساهمة في إيجاد الحل، بقدر ما مرتبط برغبة الأطراف في إيجاد حل، وأساسا المغرب والجزائر".

وفي هذا الإطار يؤكد الباحث المغربي أن "البوليساريو باتت تعيش في عزلة تامة، خاصة بعد أحداث الكركرات التي أبانت ضعفها وتبعيتها المطلقة للطرف الجزائري".

نبيل الأندلوسي

نجاح المبعوث الأممي الجديد رهين بامتلاك رؤية واضحة للمفاوضات

وقبل نحو عام عرقلت عناصر من جبهة البوليساريو الانفصالية العمل في معبر الكركرات بين المغرب وموريتانيا في إقليم الصحراء المغربية، قبل أن يتدخل الجيش المغربي ويعلن إقامة حزام أمني لتأمين عبور السلع والأفراد.

واعتبر الأندلوسي أن "نجاح المبعوث الجديد رهين بامتلاك رؤية واضحة، خاصة بالنسبة إلى تموقع الطرف الجزائري في النزاع القائم، والتأكيد على أن المفاوضات المباشرة يجب أن تكون بين المغرب والجزائر، وهذا ما أشار إليه المتحدث الرسمي باسم الأمم المتحدة بشكل غير مباشر".

وأوضح أن المغرب عبّر عن رغبته في حل النزاع الذي عَمَّرَ طويلا، وقدم مقترح الحكم الذاتي الذي حظي بتأييد دولي. في المقابل ترفض الجزائر الانخراط في مفاوضات مع المغرب، وترى أنها يجب أن تكون بين الرباط وجبهة البوليساريو.

وفي هذا السياق يرجح عيد الصديقي أستاذ العلاقات الدولية في جامعة سيدي محمد بن عبدالله (حكومية) بمدينة فاس شمالي المغرب عدم حصول أي تطور مهم في مسار التسوية السلمية مع جبهة البوليساريو.

وحسب الصديقي فإن "أقصى ما يمكن أن يفعله المبعوث الأممي الجديد هو إدارة القضية والحيلولة دون تفاقم الأزمة، لأن مواقف أطراف النزاع وأيضا الوضع الإقليمي لا يسمحان بالتفاؤل".

ففي الرابع والعشرين من أغسطس الماضي أعلنت الجزائر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب بسبب ما أسمتها "خطواته العدائية المتتالية"، فيما أعربت الرباط عن أسفها جراء تلك الخطوة، ووصفت مبرراتها بـ"الزائفة".

ورأى محللون حينها أن الجزائر ترفض استيعاب المتغيرات الإقليمية وخاصة الاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء وتصر على التعامل مع ملف الصحراء المغربية كما كانت تتعامل معه قبل عقود.

ويقول الصديقي إن "دي ميستورا لن يقوم بدور كبير في هذه المرحلة، وسيجد صعوبة في إقناع أطراف النزاع بالجلوس إلى محادثات مباشرة مرة أخرى، وإذا عادت المحادثات بين الأطراف فسيكون ذلك إنجازا كبيرا للمبعوث الجديد".